الدفاع المدني بعدن

جهود متواصلة للوقاية من مخاطر الكوارث

مدير الدفاع المدني بعدن: نعمل بجهد لرفع مستوى السلامة والحماية من الأخطار

إدارة الدفاع المدني في محافظة عدن من الإدارات الهامة والحيوية والتي يقع على عاتقها مهام وواجبات إنسانية عظيمة وجليلة وهي مهام صعبة وجسيمة وتعنى في الحفاظ على حياة المواطنين وممتلكاتهم من الحوادث والكوارث الطبيعية والصناعية وفي أوقات الحرب والسلم.

ولأهمية الدفاع المدني في حياة المجتمع وحماية مكتسبات ومقدرات الوطن والمواطن وأثره في حماية الاقتصاد الوطني.. التقينا الأخ العقيد مهندس/ محمد عبده حيدر مدير إدارة الدفاع المدني في محافظة عدن والذي اطلعنا على دور الدفاع المدني والجهود التي يبذلها حيث قال:

أجرى اللقاء/ محمد قائد علي

دور الدفاع المدني

الدفاع المدني كغيرة من مؤسسات هذا الوطن الغالي له دور هام وبارز في حماية مكتسبات الوطن والمواطن من خلال درء الأخطار التي تهدد حياة المواطنين وممتلكاتهم عن الوقاية اولاً ومن ثم معالجتها والسيطرة عليها في حال وقوعها للتقليل من حجم الخسائر الناجمة عنها إلى اقبل حد ممكن.. ومنذ وجود الإنسان على هذه الأرض تعرض إلى أخطار عديدة بعضها بفعل الكوارث التي كانت تحدث كالزلازل والبراكين والفيضانات والثلوج والحرائق والبعض الأخر بسبب ما اكتشفه واخترعه الإنسان من وسائل لمساعدته على تيسير أمور حياته براحة واطمئنان، ومع تقدم العلم والمخترعات طور الإنسان الأسلحة التي تلحق الخسائر والدمار بالأرواح والممتلكات وتصيب الحياة بالشلل الجزئي أو الكلي، وهذا له انعكاساته السلبية على النواحي الاقتصادية بشكل عام.

أن الأخطار المذكورة دفعت الإنسان إلى التفكير في الطرق والأساليب التي تمكنه من تجنب الأضرار الناجمة عنها، فبدأ باستخدام الطرق البدائية البسيطة في مواجهتها وعلى سبيل المثال استخدم التراب والماء في إطفاء الحرائق، واستمرت الأساليب والطرق البدائية حتى تمكن الإنسان من بناء المدن والقرى والتجمعات السكانية عندها بدأ بتطوير أساليب ووسائل لمواجهة الأخطار، ولتنفيذ ذلك أخذت الدول على عاتقها مسؤولية إصدار الأوامر واستحداث الأنظمة وسن القوانين وتشكيل الهيئات والأجهزة لتوفير متطلبات الحماية ومعالجة الأخطار على اختلاف أنواعها مما ساهم في إيجاد أجهزة متخصصة تمتلك الوسائل والقوى البشرية والآلية أطلق على هذه الأجهزة (الدفاع المدني والحماية المدنية).

الخدمات والوقاية

وأضاف يقول: الخدمات التي يقدمها جهاز الدفاع المدني من وقاية وتدريب ومعالجة حوادث الإطفاء والإسعاف والإنقاذ لها مردود اقتصادي كبير على الاقتصاد الوطني عدا الخدمات التي يقدمها هذا الجهاز بصورة غير مباشرة ضمن واجباته التي حددها القانون والتي لاتقدر بثمن كالتخفيف من الآثار النفسية للحادث من خلال التعامل معه بشكل مباشر والحد من مضاعفته وكذلك المحافظة على البيئة والقطاع السياحي وتشجيع الاستثمار من خلال الإجراءات الوقائية والتوعية من المخاطر التي تساهم بشكل فعال في توفير المناخ الأمن للمستثمرين وغيرها من خلال التدخل السريع وفي الوقت المناسب والإجراء السليم من قبل طواقم الدفاع المدني للتعامل مع الحوادث فانه يتم منع وقوع المزيد من الإصابات والوفيات أو الحد من مضاعفة الإصابات التي يتعرض لها الأشخاص المصابون وبالتالي المساهمة في سرعة شفاهم وتقليل تكلفة علاجهم.

لإشراف الوقائي والتدريبي

واستطرد قائلاً: ومن خلال الإشراف الوقائي المستمر من قبل ضباط وأفراد الدفاع المدني على مؤسسات ومنشآت القطاعين العام والخاص للتأكد من توفر متطلبات الوقاية والحماية الذاتية وصلاحية أنظمة الإطفاء والإنذار المبكر الموجود في تلك المنشآت فان الدفاع المدني يساهم بشكل غير مباشر في حماية هذه المنشآت من أخطار الحريق وحتى تلك المنشآت التي تتعرض لحوادث الحريق فان متطلبات الوقاية والحماية الذاتية فيها تساهم وبشكل فعال في الحد من انتشار الحريق وبالتالي تقليل الخسائر في الأرواح والممتلكات إلى اقل درجة ممكنة.

إما بالنسبة للتدريب والتأهيل فان الدفاع المدني يسعى بكل إمكانياته لتحقيق مفهوم الدفاع المدني الشامل ليصبح في نهاية المطاف كل مواطن رجل دفاع مدني لما لذلك من اثر في الحد من وقوع الحوادث وتقليل خسائرها أن وقعت من خلال تعامل المواطنين الذين تم تدريبهم على التعامل مع هذه الحوادث بالطرق الصحيحة كل في موقعه ولحين وصول فرق الدفاع المدني.. هذا وتقوم ايضاً الإدارة بإجراء تمارين وهمية على منشآت منتخبة لاختبار مدى قدرة أصحاب هذه المنشآت على التعامل مع الحوادث المختلفة قبل وصول فرق الدفاع المدني وكذلك التدرب على الإجراءات الصحيحة في التعامل مع فرضيات الحريق التي يتم وضعها في سيناريو التمرين.

الإنجاز والنجاح

وواصل العقيد مهندس / محمد عبده حيدر حديثة فقال: أود القول ان الانجاز والنجاح الذي تحقق بقيادة فخامة الأخ الرئيس القائد / علي عبدا لله صالح رئيس الجمهورية حفظه الله في كافة المجالات هي خطوة مباركة على طريق صياغة المستقبل بأمن وأمان ورخاء .. ولهذا التوجه مستحقاته ومتطلباته من جميع الأجهزة والقطاعات ومن بينها الدفاع المدني، فحماية المنجزات الوطنية واجب وطني يحتاج إلى جهود مخلصة وحثيثة تتخذ من العلم منهجاً والعمل طريقاً والإخلاص خلقاً والتطور اسلوباً يحتاج إلى مواكبة ومتابعة من الدفاع المدني لكي يكون قادراً على حماية أي انجاز يتحقق لان أي تأخير في مواكبة هذه المستجدات بانجازاتها المختلفة يعرض المسيرة التنموية إلى أخطار قد تكون نتيجتها خسائر في الأرواح والممتلكات جراء هذه الأخطار.. ولهذا السبب فإننا في جهاز الدفاع المدني نعمل بجهد وعلم لتهيئة كل مأمن شانه رفع مستوى متطلبات السلامة والحماية من الأخطار ليبقى هذا الجهاز حيوياً ومتطوراً باستمرار لتحقيق اهدافة ورسالته الإنسانية القائمة على سلامة المواطن وصون مكتسبات الوطن.

الطموحات المستقبلية

ومضى يقول: الطموح حق مشروع للوصول لتحقيق الأهداف والوصول لمستويات متقدمة ومتطورة ولتحقيق مزيد من النجاحات والانجازات ولهذا فنحن نطمح إلى تطوير نظم ومقتنيات المعلومات بما يساعد على سلامة التخطيط واتخاذ القرار الإداري المناسب والصائب، وتفعيل لائحة الجزاءات العقابية بحق المخالفين للنظم والقوانين وكذا تنفيذ القوانين واللوائح المعمول بها لحماية الحريات العامة وحقوق الإنسان، وتوسيع تعليم استخدام الحاسب الآلي والانترنت لما لها من أهمية متزايدة في تطوير وتوسيع الأعمال وانجازها بدقة اكبر من قبل موظفي الإدارة، والعمل على تعزيز وتطوير إجراءات وأدوات الأمن ولسلامة جميع المخازن والمستودعات الرئيسية، ورفع جاهزية القوى والوسائل ومتابعة توفير الإمكانات اللازمة للأقسام النموذجية في الدفاع المدني، وتحديث الإدارة والبناء النوعي لأجهزة الدفاع المدني وتحسين مستوى أدائها، ومواصلة تحديث وتطوير الدفاع المدني وزيادة مساحة تواجده.

الإحصاء النصف سنوي

وقال: بالنسبة للتقرير الإحصائي النصف سنوي للنصف الأول من عامنا الحالي ٢٠٠٧م الخاص بتنفيذ وإقامة الدورات التدريبية والتاهيلية فقد سجل المؤشر الإحصائي إقامة (٩) دورات تدريبية وبلغ عدد المشاركين بها(١٤٣) مشاركاً من مختلف المرافق والمؤسسات بالمحافظة، حيث قمنا بتنفيذ وإقامة دورة في مجال الدفاع المدني مدتها (١٧) يوماً وشارك فيها (١١) ضابطاً من الدفاع المدني، ودورة لأفراد الدفاع المدني ومدتها(٤٠) يوماً وشارك فيها (٢٧) فرداً، دورة لثمانية من موظفي الاتصالات واستغرقت يومين دورة مشتركة لعدد (٣٦) مشاركاً من المرافق ذات العلاقة واستغرقت (٢٠) يوماً، وإقامة دورة في مجال إصابات الطوارئ لعدد(١٢) مشاركاً من عمال شركة اسمنت عدن واستغرقت(١٠) أيام، وإقامة دورة في مجال تنظيم الإنقاذ البحري والإسعافات الأولية لعدد(٦) مشاركين من عمال فندق عدن واستغرقت(٢٠) يوماً، وإقامة دورة في مجال الدفاع المدني والوقاية من الحرائق لعدد (٢٦) مشاركاً من عمال الاتصالات واستغرقت (١٠) أيام ، وإقامة دورة في مجال الإنقاذ والعمل في المرتفعات لعدد(٨) مشاركين من عمال شركة اسمنت عدن واستغرقت اسبوعاً، وإقامة دورة في مجال الدفاع المدني والوقاية من الحرائق لعدد(٩) مشاركين من إدارة الدفاع المدني واستغرقت (١٠) أيام.

الإحصاء الميداني

إما بالنسبة للإحصاء الخاص بالنزول الميداني فقال: وخلال النصف الأول من عامنا الحالي ٢٠٠٧م قامت لجنة الوقاية من الكوارث بالنزول الميداني وتفقد عدد (١٢) مرفقاً ومنشأة عامة وخاصة بالمحافظة، كما قامت لجنة الوقاية من الكوارث بالنزول الميداني لمحلات بيع انابيب الغاز في مديريات المحافظة لتفقد وسائل وإجراءات السلامة والأمان حيث تم النزول الميداني لعدد (٧٣) محلاً وكان نتيجة النزول الميداني والتفقد وجود عدد (٢٠) محلاً تتوافر فيهم شروط السلامة والأمان ووجود عدد (٥٣) محلاً غير صالح أو غير مرخص ولاتتوافر فيها شروط السلامة والأمان، وقد تم إبلاغ الإخوة في بلديات المديريات المختصة بالمحلات الغير صالحة والغير ملتزمة بشروط الأمن والسلامة لاتخاذ الإجراءات.

وأضاف: في مجال التوعية والوقاية قام قسم العلاقات العامة بإدارة الدفاع المدني بتنظيم.

عدداً من المحاضرات التوجيهية والإرشادية للتوعية والوقاية من الحوادث والكوارث وقد أقيمت هذه المحاضرات بمناسبة اليوم العالمي للدفاع المدني والحماية المدنية حيث قام ضباط العلاقات العامة بالنزول الميداني لعدد من المدارس الثانوية للبنين والبنات وإلقاء المحاضرات حيث تم النزول الميداني لعدد (٩) مدراس ثانوية للبنات وإلقاء المحاضرات عليهن وتم النزول الميداني لعدد (٧) مدراس ثانوية للبنين وإلقاء المحاضرات عليهم وبلغ عدد المستفيدين من هذه المحاضرات (٢٠٣٠) طالباً وطالبة.

إحصاء الحرائق

وواصل سرد المؤشر الإحصائي وقال : بالنسبة لحوادث الحرائق التي وقعت في مختلف مديريات المحافظة خلال النصف الأول من عامنا الحالي ٢٠٠٧م فقد بلغ إجمالي حوادث

الحرائق (٦٢) حادث حريق موزعة على المديريات كما يلي :

في التواهي عدد (٦) حوادث حريق والمعلا (٨) حوادث في صيرة (٩) حوادث في خورمكسر (١١) حادثاً في المنصورة (٤) حوادث وفي الشيخ عثمان (١٣) حادثاً وفي دار سعد (٧) حوادث وفي البريقة (٤) حوادث وأنواع هذه الحرائق موزعة على حرائق المساكن بلغت (١٩) حادثاً المعامل والمصانع (٣) حرائق .

الآليات (٨) حرائق المحلات التجارية (٨) حرائق المؤسسات العامة (٥) حرائق ، المطاعم والمخابز حريق واحد النفايات (١٦) حريقاً محلات مختلفة حريقان وقد نجم عن حوادث الحرائق هذه خسائر مادية بمبلغ وقدره (٧،٨٣٥،٠٠٠) ريال .

ختاماً

وأختتم العقيد مهندس / محمد عبده حيدر مدير إدارة الدفاع المدني في محافظة عدن حديثه قائلاً : وفي ختام حديثي هذا لا يسعني إلاّ أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لكل من الأخ / أحمد محمد الكحلاني محافظ عدن والأخ العميد ركن / عبدالله عبده قيران مدير عام أمن محافظة عدن على دعمهم ورعايتهم لنا وتذليل كل الصعوبات والمعوقات التي تصادف عملنا اليومي .

خطة مصرية رائدة .. حقوق الإنسان وحماية الحريات أولوية وطنية

د٠ بطرس غالي: الخطة تخلق حالة من الجدية في الأداء من جانب الجهات المختصة

د٠ أحمد كمال أبو المجد : تكوينها من خبراء مستقلين يعطيها المصداقية والحرية

القاهرة/14 اكتوبر/ وكالة الصحافة العربية :

أكد حقوقيون مصريون علي أهمية انتقال دور الحكومة من تقديم الخدمات فقط إلي تقديم خدمات حقوقية تعرف المواطنين بحقوقهم وتحافظ علي كرامتهم ، جاء ذلك بعد إقرار مجلس الوزراء المصري خطة وطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ويأتي ذلك من خلال تعاون وزارات الخارجية والداخلية والعدل والتعليم العالي والتضامن الاجتماعي والصحة والثقافة والإعلام ، والإسكان ، و٣٠ منظمة حقوقية لتوفير بيانات ومعلومات كاملة عن الأوضاع الحقيقية لحقوق الإنسان ، وتم تكوين فريق حقوقي مستقل لتشريح حالة حقوق الإنسان والحريات بالشفافية لمعرفة السلبيات ، واقتراح الحلول ، وتحديد دور كل جهة ومنظمة ووزارة وفي نشر وتدعيم الحقوق والحريات ، وفي هذا التحقيق نستعرض آراء الحقوقيين في تلك القضية ٠

يوضح د٠ بطرس غالي رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان أن هذه الخطة تعد الأولي من نوعها التي يتم وضعها في المنطقة العربية ، والخطة الثانية علي مستوي الدول الإفريقية ،وتم تفادي الانتقادات التي توجه للخطط الوطنية التي تنفذ في عدد من دول العالم أثناء إعداد الخطة المصرية للوصول لخطة حقيقية وواقعية تساعدالدولة علي الارتقاء بحالة حقوق الإنسان خلال مدة زمنية محددة ، حيث تمتد خطوات التنفيذ لمدة خمس سنوات متصلة بهدف إيجاد تحول نوعي حقيقي وواقعي يقلل من حجم الإشكاليات التي تعاني منها حقوق الإنسان ويخلق حالة من الجدية في الأداء من جانب الجهات المختصة٠

يؤكد عبد الله خليل الخبير الدولي لحقوق الإنسان بالبرنامج الإنمائي أن الخطة تضمنت عدة ملامح أساسية في مقدمتها إيجاد ترابط وتشابك عضوي بين كل الحقوق الإنسانية المنصوص عليها بالدستور والقوانين المصرية والمواثيق والعهود الدولية للأمم المتحدة التي وقعت عليها مصر، حيث نصت الخطة في نقاط وأهداف واضحة علي ضرورة كفالة كل الحقوق الإقتصادية والاجتماعية للمواطن ٠

ويوضح الخبير الدولي أن البعد الثاني الذي تم الاهتمام بترسيخ قواعده الأساسية في خطة التطوير والتحسين للأوضاع السائدة في مصر هي الحقوق المدنية والسياسية باعتبارها أكثر الحقوق تأثيراً علي الحقوق العامة وتمتع الإنسان بالحقوق الأساسية وشملت اقتراحات جادة لخطة تحسين أوضاع السجون المصرية والارتقاء بوسائل معاملة السجناء بها وتحسين الظروف المعيشية والخدمات الصحية المقدمة لهم داخل السجون ٠

وينبه إلي أنه قد تم الاهتمام بتدعيم إطلاق حرية تكوين الجمعيات الأهلية غير الحكومية والحق في المشاركة السياسية لكافة المواطنين والأحزاب لتشجيعهم علي المشاركة في صناعة القرار، وقال أنه تم التركيز علي عدة مقترحات أساسية تضمنت ضرورة إنشاء ديوان للمظالم ملحق برئاسة الجمهورية ويتبع رئيس الجمهورية مباشرة ، وتكون مسئولية هذا الديوان الفصل في المنازعات بين الأفراد والمواطنين في قضايا انتهاك حقوقهم الإنسانية والفساد وإفساد الذمة بنفس الطريقة المتبعة في المغرب التي حققت نجاحاً أشادت به جميع المنظمات الدولية والأمم المتحدة ، وزيادة

احمد كمال ابو المجد

بطرس غالي

عدة مرات لإعداد تقرير شامل عن العقبات التي تواجه التنفيذ والخطوات التي نفذت واقتراحاتها لحل هذه العقبات أو تعديل الأنشطة المقترحة ٠

وقال أبو المجد أن مجموعة العمل التي ضمت فريقاً كاملاً من الباحثين المستقلين وأصحاب الخبرات والكفاءات من خارج أعضاء مجلس حقوق الإنسان التي أسند العمل إليها قامت بعملها بحرية وأمانة كاملة دون خطوط حمراء أو محاذير في أثناء عملها ، وقدمت إليها جميع البيانات والمعلومات التي أرسلتها الوزارات الحكومية وتقارير منظمات حقوق الإنسان ووصف مشاكلها بدقة واقتراح الحلول لها ، وللأمانة لم يتم إدخال أي تعديلات علي مقترحات هؤلاء الخبراء الوطنيين في الخطة ٠

ويوضح د ٠ محسن عوض الخبير الدولي لحقوق الإنسان أن جميع نشطاء وخبراء حقوق الإنسان والمهتمين بعلاج المشاكل يدركون أن الرهان الحقيقي لتحسين دور واختصاصات المجلس القومي لحقوق الإنسان لزيادة نشاطه الداخلي ٠

د ٠ أحمد كمال أبو المجد نائب رئيس المجلس يؤكد أنه تم اقتراح إنشاء لجنة لتقييم هذه الأنشطة طبقاً لمؤشرات الأداء في تنفيذها وتقييم أداء الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص في تطبيق الإجراءات التي تم النص عليها ، وأن تشكيل هذه اللجنة من القطاع الحكومي والرسمي والأهلي والمدني علي أن تجتمع سنوياً أوضاعها الداخلية يعتمد علي تقوية الآليات الوطنية ودور الحكومة في إيجاد مناخ جيد ودفع خطوات الإصلاح فيها ، قبل اهتمام هؤلاء الخبراء بعضوية مصر بالمجلس الدولي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، حيث تملك الحكومة القدرة علي تشجيع عناصر حركة حقوق الإنسان وإتاحة هامش كبير لها للعمل بكل أفرعها وتفاعلاتها ومساندة استقلال القضاء وعدم التدخل في شئونه وقامت الأجهزة الحكومية نفسها بالإلتزام بالقانون الدستوري والمواثيق الدولية في عملها ٠

من جهته يري حافظ أبو سعدة الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان أنه يجب أن تهتم الخطة بالمؤسسة العقابية ، وتطوير أماكن الاحتجاز والسجون ، وتغيير مفهوم التعذيب داخلها وفق سياسة منهجية في أقسام الشرطة ، والتوقف عن إحالة المتهمين المدنيين للقضاء العسكري، والتوقيع علي البروتوكول الاختياري المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية الذي يسمح للأفراد بتقديم شكاوي بشأن انتهاك حقوقهم ، وإلغاء تحفظات مصر علي البروتوكول الخاص الدولي باتفاقية مناهضة التعذيب وتوسيع مفهوم التعذيب بالقانون المصري ليشمل كل ضرر وألم نفسي وبدني يتعرض له المحتجز أو المتهم دون قصره علي أن يكون متعلقاً بانتزاع معلومات وبيانات منه ٠

ويؤكد د ٠ حسام بدراوي رئيس لجنة الحقوق الإجتماعية بالمجلس علي أن هناك نقطة بالغة الأهمية هي الانتقال من الدور الخدمي الذي تقوم به أجهزة الدولة من وزارات وهيئات حكومية من تقديم الخدمة إلي تقديم حق أساسي للمواطن تراعي فيه ضوابط وتحترمه ، فهناك فرق بين تقديم خدمة والالتزام بحق للمواطن ، مما يتطلب تغليب المنطق الحقوقي وليس الخدمي في أداء الأجهزة الحكومية حتي يمكن تطوير العلاقة الحالية بين المواطن والحكومة.